CD/PV.601
8 august 1991
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة الأولى بعد الستمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الخميس ٨ آب/أغسطس ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً

الرئيس: السيد ستيفن ج . ليدوغار (الولايات المتحدة الأمريكية)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٠١ لمؤتمر نزع السلاح . وأود في البداية أن أودع باسم المؤتمر وباسمي شخصياً صديقينا وزميلينا المبجلين الحاضرين هنا للمرة الأخيرة قبل شغل المنصبين اللذين أوكلتاهما إليهما حكومتاهما . إنني أفعل ذلك بسرور خاص ، لأنهما دعيا لشغل مناصب متنوعة في بلدي . وخلال الفترة القصيرة التي قضاها السفير ريكوبيرو ممثلاً للبرازيل في هذا المؤتمر ، أثبت مرة أخرى مكانته في جنيف بوصفه دبلوماسياً ماهراً يتسم بالكفاءة . وقد عهدت إليه الآن مسؤولية تمثيل بلده لدى حكومة بلدي في واشنطن . وقد كانت العلاقات بين البرازيل والولايات المتحدة ممتازة دائماً . ولا يمكنني تصور ممثلاً أكثر ملاءمة لمواصلة تعزيز هذه العلاقات . أما السفير العربي من مصر فهو دبلوماسي محنك جداً في مجال نزع السلاح ، وقد عمل أيضاً بكفاءة متميزة في الهيئة التي سبقت هذا المؤتمر ، مؤتمر لجنة نزع السلاح . إنه شخص موهوب له كفاءات مهنية بارزة ، وقد حظي بتقدير الجميع خلال أربع سنوات عمل فيها معنا لقوة إقناعه ومعرفته لتعقيدات الدبلوماسية متعددة الأطراف . وسيساعده ذلك في رأيي في مهامه الجديدة . وعلى الرغم من أنه لن يعمل في مجال العلاقات الثنائية ، فانه سيلقى الترحيب والتقدير ضيفاً على الولايات المتحدة أثناء وجوده في نيويورك . وباسمنا جميعاً أتمنى للزميلين كل نجاح في منصبيهما الجديدين .

وقد طلب ممثل البرازيل ، السفير ريكوبيرو أن يلقي كلمة قصيرة عند هذه النقطة ، فإذا لم يكن هناك اعتراض من جانب المتحدثين المدرجين على القائمة ، فإني سأعطي له الكلمة الآن . السيد السفير ، الكلمة لكم .

السيد ريكوبيرو (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، أستأذنكم وأستأذن المتحدثين الآخرين في أن أحظى بأخذ الكلمة الآن لأني مضطر للأسف أن أترك الجلسة دون إن يكون بإمكاني أن أبقى حتى نهاية المناقشات . لقد تأثرت بعمق بكلماتكم سيادة الرئيس ، ومن دواعي ارتياحي الشديد أن أسمعها منكم ، وأنتم تمثلون الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي بلد سأتشرف خلال بضعة أسابيع أن أذهب إليها لتمثيل بلدي البرازيل فيه ، عائداً إلى المنصب الذي شغلته منذ ١٥ أو ١٨ عاماً مضت . وأود أيضاً أن أعبر عن مشاعر تقديري العميق لكم ولجميع زملائنا على علامات الصداقة والتعاطف والتعاون العديدة التي أظهرتموها نحوي أثناء عملي هنا في المؤتمر . لقد حققت فائدة كبيرة من حكمتكم وخبرتكم ، ويؤسفني أن أترك المؤتمر في هذه اللحظة ، عند هذا المنعطف في الشؤون الدولية الذي تتحرك فيه الأشياء في كل مكان ، والذي أؤكد أن مؤتمر نزع السلاح سيكون له فيه نصيبه في التقدم التاريخي - إنني على ثقة من أنكم ستستفيدون من الفرصة التي تنفتح علينا الآن . وأود مرة أخرى أن أشكركم جميعاً ، وأتمنى لكم كل خير في جهودكم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو بولندا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ومصر ، والأرجنتين ، ورومانيا ، والمغرب . وأعطي الكلمة الآن لممثل بولندا ، السيد برزيفودمكي .

السيد برزيفودمكي (بولندا) (الكلمة بالانكليزية): لقد أتيحت لوفدي من قبل ، سيادة الرئيس ، الفرصة لتهنئتكم على توليكم هذه الوظيفة المسؤولة . واليوم ، وقد قاربت مدة رئاستكم من الانتهاء ، أود أن أعرب لكم عن تقديرنا العميق للأسلوب المثالي الذي وجهتم به مداولاتنا في هذا المؤتمر ولإسهامكم الشخصي في عمل المؤتمر .

وأود ، سيادة الرئيس ، أن أضم صوتي إليكم في أن أقول بضع كلمات لوداع سفير البرازيل المبجل وسفير مصر المبجل . ويقدر الوفد البولندي حق التقدير التعاون الذي قام معهما والاسهام الذي قدماه في أعمال هذا المؤتمر ، وإننا نرجو لهما كل نجاح في المستقبل العملي والحياة الشخصية .

وأود أن أعرب عن ارتياح حكومتي العميق لتوقيع الرئيس جورج بوش والرئيس ميخائيل غورباتشوف في الأسبوع الماضي على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية "ستارت" . وأود أن أنقل إليكم ، سيادة الرئيس ، بوصفكم ممثلاً للولايات المتحدة ، وإلى ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تهانينا الحارة على هذا الحدث التاريخي . ونحن نقدر تقديراً عالياً كل الجهود التي بذلها كل من بلدكم يا سيادة الرئيس ، والاتحاد السوفياتي من أجل التغلب على جميع الصعوبات والعقبات التي كانت تعترض طريق عقد معاهدة "ستارت" . إن هذا في الحقيقة خبر طيب للبشرية بأكملها ، ولهذا المؤتمر أيضاً ، الذي يحتل موضوع وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي مكاناً متقدماً على جدول أعماله . إن معاهدة "ستارت" ، باعتبارها أول التزام للدولتين لإجراء خفض كبير في ترسانات الأسلحة النووية بعيدة المدى ، بما في ذلك ، بصفة خاصة ، أكثر هذه المنظومات إحداثاً للزعزعة ، سوف تكون دون شك معلماً هاماً على الطريق نحو عالم يتمتع بأمن أكبر . ويحدوني الأمل أن نستطيع نحن الذين نتفاوض في جنيف في المستقبل القريب الإسهام في جهود نزع السلاح باستكمال المفاوضات المتعلقة بعقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية . وقد وعد وفدي في آخر إعلان صدر عنه في مؤتمر نزع السلاح بأن يقدم تقريراً عن تفتيش اختباري بناء على طلب تم إجراؤه في منشآت عسكرية سوفياتية تقع في أراض بولندية . وقد بدأت بولندا الأعمال التحضيرية لإجراء هذا التفتيش في مطلع هذا العام . غير أن مبادرتنا لم تنفذ في ذلك الوقت . وأود اليوم أن أقدم تقريراً مشتركاً من جمهورية بولندا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يتعلق بالتفتيش الاختباري بناء على طلب ، الذي أجرته بولندا يومي ١٧ و١٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ ، في مرفقين عسكريين سوفياتيين يقعان في أراضي

بلدي . ويرد التقرير المفصل عن سير عملية التفتيش ونتائجه في الوثيقة CD/1093 (ورقة العمل CD/CW/WP.354) .

وقد استهدف هذا التفتيش الاختباري هدفين رئيسيين هما: أولاً ، التأكد فيما يتعلق باراضي بولندا ، من إعلان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن عدم احتيازه لأسلحة كيميائية خارج أراضيه ؛ ثانياً ، اختبار الاجراءات ذات الصلة الواردة في "النص المتداول" عملياً وتدريب المفتشين على إجراء عمليات التفتيش التي من هذا النوع . وبالنظر إلى الطبيعة المزدوجة لهذه التفتيشات ، تم تعديل بعض التفاصيل الإجرائية دون الإخلال بالأحكام ذات الصلة في الاتفاقية . وفي الوقت نفسه ، أجريت أنشطة التفتيش وفقاً لبروتوكول ثنائي اتفق عليه بين بولندا والاتحاد السوفياتي يستند إلى الصيغة السابقة للنص المتداول (الوثيقة CD/1033) .

وتم اختيار المرافق التي خضعت لهذا التفتيش بواسطة الجانب البولندي . وكان المرفق الأول عبارة عن مستودع مدفعية مركزي تابع للقوات السوفياتية ، والمرفق الثاني عبارة عن مستودع كيميائي مركزي . وكان المرفقان يقعان كلاهما في أراضي بولندا . واقتضى اختلاف طبيعة المرفقين اتباع نهجين مختلفين في التفتيش . وفي الحالة الثانية قام فريق التفتيش بالتفتيش في المستودع بأكمله ، بينما أمكن في المرفق الأول الاكتفاء بتفتيش جزء منه فقط . وفي كلتا الحالتين كانت النتائج متطابقة: لم يتم العثور على أي أسلحة كيميائية أو آثار لهذه الأسلحة .

وأود أن أذكر مع التقدير التعاون الكامل من جانب السلطات السوفياتية وإدارتي المرفقين اللذين تم تفتيشهما في جميع مراحل التفتيش . وقد أتيحت لفريق التفتيش الفرصة الكاملة للوصول إلى جميع الأماكن التي وقع اختياره عليها ، وكذلك إلى جميع الوثائق . وكان لذلك دور هام كتدبير لبناء الثقة في وقت تتطور فيه العلاقات بين بولندا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على أساس نوعي جديد .

إن الخبرة التي اكتسبت أثناء الاختبار أكدت أن التفتيش بناء على طلب يشكل عنصراً لا غنى عنه للتحقق الفعال من الامتثال للاتفاقية . وسيكون لمدى تعاون الدولة الخاضعة للتفتيش مع فريق التفتيش دور هام في تبديد القلق بشأن الامتثال للمعاهدة وإنهاء التفتيش في مرحلة مبكرة بعد تجمع أدلة كافية على عدم وجود مبرر للشكوك أو الشبهة التي تؤدي إلى طلب التفتيش . وينبغي أن يحدد طلب التفتيش بوضوح بقدر الإمكان طبيعة الشبهة . ومن شأن ذلك أن يسهل مهمة الأمانة الفنية في اختيار المفتشين ذوي المؤهلات المناسبة واختيار المعدات الملائمة لتحقيق أغراض التفتيش .

وبالنظر إلى أهمية عمليات التفتيش بناء على طلب في نظام التحقق من اتفاقية الأسلحة الكيميائية المرتقبة ، يرحب وفدي بكل الجهود الرامية إلى إيجاد حل نهائي لهذه المسألة البالغة الأهمية في مفاوضاتنا . وتشكل ورقة العمل CD/CW/WP.352 في رأينا أساساً جيداً لمواصلة العمل فيما يتصل بالمادة التاسعة . ونحن على قناعة بأن الاتفاق على الشكل النهائي للتفتيش بناء على طلب سوف يسمح لنا بتحقيق تقدم في جميع المسائل المعلقة الأخرى ، ومن ثم الإسهام في بلوغ غايتنا المشتركة - استكمال المفاوضات حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية بحلول عام ١٩٩٣ . ووفدي على استعداد لتقديم إسهامه في هذا الجهد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى التقرير المشترك الذي قدمه ، وأشكره أيضاً على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئيس وثنائه على جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي قامت بها حكومة بلدي . وأعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد يوسيفوف .

السيد يوسيفوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): باسم الوفد السوفياتي أود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا وشكرنا لسفيري البرازيل ومصر المبجلين على إسهامهما في أعمال مؤتمر نزع السلاح وعلى تعاونهما مع الوفد السوفياتي . وأرجو لهما النجاح في أنشطتهما المستقبلية .

اليوم يقدم الوفد السوفياتي بالاشتراك مع وفد جمهورية بولندا إلى المشتركين في المفاوضات وثيقة للنظر فيها تحمل عنوان "تقرير مشترك عن تفتيش اختباري بناء على طلب" ، يجري تعميمها كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح تحمل الرمز CD/1093 ومؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩١ ، وفي الوقت نفسه كورقة عمل للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية تحمل الرمز CD/CW/WP.354 . وقد تطابق تقديم هذه الوثيقة من حيث توقيته مع تكثيف المناقشات حول عمليات التفتيش بناء على طلب في المفاوضات ، ونأمل أن تسهم المادة التي قدمت في تسهيل البحث عن حل مقبول من جميع الأطراف لهذه المشكلة .

وكما يعلم المشتركون في المفاوضات ، فإن الاتحاد السوفياتي أعلن رسمياً أنه لا يملك أي أسلحة كيميائية في أراضي الدول الأخرى (الوثيقة CD/CW/WP.264) . وقد أعلنت جمهورية بولندا التي قدمت أيضاً بيانات تتصل بالأسلحة الكيميائية إلى مؤتمر نزع السلاح ، من بين جملة أمور ، أنها لا تملك أسلحة كيميائية (CD/985) . ومن أجل تعزيز التفاهم والثقة بين الجانبين ، اتفق الاتحاد السوفياتي وبولندا على إجراء تفتيش اختباري بناء على طلب . وقد استهدف التفتيش الأغراض التالية: التأكد ، بقدر ما يتعلق الأمر بأراضي بولندا ، من إعلان الاتحاد السوفياتي بشأن عدم احتيازه لأسلحة

كيميائية خارج أراضيه ؛ والاختبار العملي للاجراءات ذات الصلة في البروتوكول المتعلق بإجراءات التفتيش ، على النحو الوارد في مشروع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، المقرر استخدامها في حالة الشك في تخزين أسلحة كيميائية ؛ وتعيين النطاق الضروري للأنشطة التي ينبغي أن يقوم بها فريق التفتيش أثناء عملية التفتيش بناء على طلب على المرافق العسكرية ؛ وأخيراً ، تدريب المفتشين على إجراء عمليات التفتيش التي من هذا النوع .

وقد أجري التفتيش يومي ١٧ و١٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ في مرفقين عسكريين سوفياتيين يقعان في الأراضي البولندية . وتولى الجانب البولندي اختيار المرفقين المقرر إخضاعهما للتفتيش . وجرى التفتيش في مستودع المدفعية المركزي ، الذي كانت تخزن فيه أنواع مختلفة من ذخيرة المدفعية ، وفي المستودع الكيميائي المركزي ، الذي كانت تخزن فيه وسائل للوقاية من أسلحة التدمير الشامل ، بما فيها الأسلحة الكيميائية . وعلى أساس نتائج التفتيش تم استنتاج أنه لا توجد أسلحة كيميائية أو آثار لهذه الأسلحة في المرفقين اللذين تم تفتيشهما . وأظهرت التجربة عموماً أنه من المهم ومن الأساسي إدراج مفهوم التفتيش بناء على طلب في آلية التحقق في إطار الاتفاقية المقبلة باعتباره عنصراً أساسياً لضمان الامتثال لأحكام الاتفاقية وتبديد أي جوانب قلق ممكنة من جانب الدول الأطراف في المستقبل فيما يتصل بهذا الامتثال .

واسمحوا لي الآن أن أتوقف بقدر أكبر من التفصيل عند جوانب معينة من التفتيش الاختباري تتصل بشكل مباشر بمشاكل عمليات التفتيش بناء على طلب ، التي تناقشها اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية حالياً . أولاً ، ينبغي في رأينا ملاحظة أن فريق التفتيش قد منح إمكانية الوصول إلى أي مكان في المرافق الخاضعة للتفتيش . ولم تكن هناك أي حالة أثناء التفتيش رفض فيها أي طلب للوصول إلى أي مكان . ويتعلق جانب آخر بالوقت الذي مر بين تقديم طلب التفتيش ومنح إمكانية الوصول إلى المرافق المبينة في الطلب . فقد تم تقديم الطلب قبل ١٦ ساعة من وصول فريق التفتيش إلى نقطة الوصول . وسمح بدخول المرفق الأول خلال ساعتين من الوصول إلى نقطة الوصول . وقدم إخطار المرفق الثاني المقرر تفتيشه قبل ١٦ ساعة من وصول فريق التفتيش إلى المرفق . وقد استخدمت المعدات المتفق عليها أثناء التفتيش .

وبالطبع ، فإن نتائج هذا التفتيش بناء على طلب لا يمكن اعتبارها قابلة للانطباق عموماً ، لكننا نأمل أن تقديمها بصورة مشتركة بواسطة الوفدين السوفياتي والبولندي سوف يساعد المشتركين في المفاوضات على بلورة نهجهم لهذا الشكل من التحقق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه ، الذي تناول أيضاً التقرير المشترك الذي تكلم عنه ممثل بولندا . وأعطي الكلمة الآن لممثل مصر ، السفير العربي .

السيد العربي (مصر) (الكلمة بالانكليزية): إنه لمن دواعي سروري العظيم أن آخذ الكلمة في ظل رئاسة السفير ستيفن ليدوغار ، ممثل الولايات المتحدة الأمريكية المبجل . إن خبرتكم الدبلوماسية الواسعة التي تحظى بتقدير عال ، سيادة الرئيس معروفة لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح . وإسهاماتكم في مجال نزع السلاح ، الثنائي والمتعدد الأطراف ، غنية عن التعريف . وإني على ثقة من أننا سنحقق تقدماً ملموساً في عملنا تحت قيادتكم العالية الكفاءة . سيادة الرئيس ، لقد تأثرت شخصياً بالمشاعر الرقيقة التي عبرتم عنها إزاء مغادرتي لجنيف لتولي منصبي الجديد في نيويورك ، وأعرب لكم عن شكري على ذلك .

إنني سأبدأ حديثي عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وأبدأ بالثناء على جهود السفير سرغاي بتسانوف من الاتحاد السوفياتي ، رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، ورؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة التي عهدت إليها مهمة إعداد اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، وكذلك أصدقاء الرئاسة . كما يعرب وفدي عن تقديره أيضاً للسيد عبد القادر بن سماعيل ومساعديه الأكفاء إزاء عملهم الدقيق .

لقد سبب نطاق إنتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية قلقاً عالمياً . ولا شك أن عقد معاهدة شاملة تحظر الأسلحة الكيميائية هو الإطار المناسب لمعالجة هذه المسألة . ويتابع المجتمع الدولي كله الآن عن كثب أعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية التي أنشأها مؤتمر نزع السلاح . ويجري رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في الوقت الحاضر مشاورات حول برنامج عمل مكثف لبقية عام ١٩٩١ ومطلع عام ١٩٩٢ . وأيا كانت حصيلة هذه المشاورات ، فإني أود أن أعلن أن وفدي مستعد للعمل دون توقف إذا قرر مؤتمر نزع السلاح ذلك .

إن رئيس الولايات المتحدة اتخذ في العام الماضي مبادرة هامة ومناسبة في توقيتها بشأن الأسلحة الكيميائية . ويعرب وفدي عن تقديره لأن هذه المبادرة قد أزالت عقبتين كبيرتين من طريقنا . لكن الأهم هو أنها أكدت التزام الولايات المتحدة على أعلى مستوى بعقد اتفاقية لغرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية ، وأكدت أنه لا مكان الآن لبحث مسألة عدم الانتشار ؛ وهو موقف كانت مصر تتمسك به دائماً .

إن مصر ترى أن الإنضمام العالمي النطاق إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية أمر حتمي . ولتحقيق الانضمام العالمي ، ينبغي أن تشارك جميع الدول الأعضاء في الأمم

المتحدة ، على النحو الواجب ، في الإعداد الفعلي للاتفاقية . وفي رأيي أن إنشاء لجنة تحضيرية مفتوحة العضوية تسبق أو تعقب مؤتمراً وزارياً ، أو ، كما اقترح وزير خارجية اليابان عندما تحدث إلينا يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩١ "ينبغي أن ننظر في عقد اجتماع في جنيف على مستوى كبار المسؤولين" ، يمكن أن يسهم على نحو إيجابي في تحقيق العالمية التي نصبو إليها وأن يشكل أداة مفيدة في جهودنا لتشجيع الانضمام العالمي النطاق . من هنا فإننا نقدر الخطوة البناءة التي اتخذها مؤتمر نزع السلاح عندما نظر في مسألة توجيه رسائل إلى الدول التي ليست أعضاء أو مراقبين في مؤتمرنا ، لتوجيه اهتمامها إلى أحدث تقرير للجنة المخصصة بحيث يمكنها الاستفادة من متابعة العمل في هذه المرحلة الهامة . وأعتقد أننا بذلك نحقق هدفين . الأول هو تحقيق مشاركة أكبر في عملنا بواسطة مراقبين في المؤتمر ، والثاني هو الانطلاق إلى المرحلة التحضيرية مفتوحة العضوية التي ندرسها منذ فترة طويلة .

وأود في هذا الصدد أن أشير إلى اقتراح عقد اجتماع وزاري باعتباره وسيلة لاستكمال عملنا وضمان العالمية . ولما كان الاجتماع الوزاري المقترح مرتبطاً بشكل مباشر بعمومية الموضوع ، فإن قرار عقده يعتمد على ما سنتمكن من إنجازه من النتائج العامة . وكلما كان مجموع النتائج مركزاً ، كلما أصبح من السهل بدرجة أكبر دعوة الوزراء لتعجيل عقد اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ومن ناحية أخرى ، إذا لم يكن المجموع مستنداً إلى نهج شامل ، أصبح التحضير للاجتماع الوزاري غير كاف ، وكانت آثاره سلبية لأنه لن يكون هناك اتساق في المواقف على أعلى مستويات اتخاذ القرار ، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى فشل الاتفاق .

ومما يبعث على الارتياح أن أعضاء المؤتمر اتفقوا على أن يضيفوا إلى الولاية إشارة إلى حظر الاستعمال . غير أن ذلك لم يضف سوى أنه قد جعل صياغة الولاية متمشية مع الحظر الواضح المطلق لاستعمال الأسلحة الكيميائية المنصوص عنه بالفعل في المادة الأولى من الاتفاقية . وهدفنا هو عقد اتفاقية يتحقق لها الانضمام العالمي . لكن الانضمام العالمي في حد ذاته يخضع لمسألة الأمن غير المنقوص - وهي مسألة تفرض نفسها في كل جانب وحكم تقريباً في مشروع اتفاقيتنا . ومن المسائل القانونية ذات الصلة القريبة جداً من مسألة الأمن غير المنقوص العلاقة بين اتفاقية الأسلحة الكيميائية وسائر الاتفاقات الدولية ذات الصلة . وهذا الحكم هو الغطاء الذي ستدخل بموجبه "الحقوق" المعلنة من جانب واحد بمقتضى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتثبّت في هذه الاتفاقية . إن البعض يرى أن الاستعمال الانتقامي للأسلحة الكيميائية وفقاً للتحفظات التي أعلنت إزاء بروتوكول ١٩٢٥ لا بد أن يظل مسموحاً به ما دامت توجد أسلحة كيميائية . وينبغي مقاومة أي محاولات من هذا القبيل ترمي إلى خلق وضع من عدم الثقة القانوني بشأن نطاق الحظر وتنفيذ الاتفاقية ، لأن من شأن ذلك أن يضعف سلامة صرح الاتفاقية بأكمله . وينبغي أن تكون الاتفاقية الصك

القانوني التعاقدي الدولي الوحيد الذي ينظم الأسلحة الكيميائية ؛ وإلا فإننا سننشئ نظاماً قانونياً مزدوجاً . وفضلاً عن ذلك ، فإن عدم الثقة القانوني بشأن نطاق الحظر وتنفيذ الاتفاقية سوف يظل يؤرق المجتمع الدولي . إن التعهد الشامل بعدم استعمال الأسلحة الكيميائية ، الذي نصت عليه بالفعل الفقرة ٣ من المادة الأولى من مشروع الاتفاقية لا يتفق مع أي ادعاء بأنه يمكن أن يستمر في المستقبل تحفظ قدم بشأن بروتوكول ١٩٢٥ . لذلك ينبغي أن تنص اتفاقية الأسلحة الكيميائية على أن تلغي كل الدول التي تملك حقوقاً للقيام بأعمال انتقامية بمقتضى بروتوكول ١٩٢٥ تحفظاتها عند توقيعها على الاتفاقية .

ومن القضايا الهامة الأخرى التي تندرج بشكل مباشر تحت المفهوم العام للأمن غير المنقوص مسألة العقوبات . ففي غياب مراقبة دولية فعالة ، تتضمن ضمانات موثوقة وترتيبات رصد فعالة ، يظل الخطر الذي يهدد الأمن الوطني والدولي قائماً . لذلك ينبغي ألا يكتفي المجتمع الدولي بالضمانات السلبية بالأسلوب المتبع فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار . والمطلوب هنا هو ضمانات إيجابية وموثوقة تطبق من خلال آلية تنشئها الاتفاقية وفقاً لقواعد القانون الدولي . وفي رأيي أن العقوبات هي ضمانات تكفل الامتثال في نهاية المطاف . وللمحافظة على موثوقية هذه العقوبات ، يتعين رصدها بواسطة المجلس التنفيذي الذي يعمل تحت إشراف مناسب من قبل مجلس الأمن . وقد يشكل عدم الامتثال للاتفاقية في بعض الحالات تهديداً للسلم والأمن الدوليين . ولذلك فإني أقترح تحديد علاقة واضحة بين وظائف واختصاص المجلس التنفيذي ومسؤوليات مجلس الأمن التي يعينها الميثاق . وينبغي للمجلس التنفيذي أن ينظر في مسائل عدم الامتثال وأن ينقل نتائجه وتوصياته إلى مجلس الأمن . ويرحب وفدي بالقرار الذي اتخذته اللجنة المخصصة بإدراج مادة جديدة تحت عنوان "تدابير تصحيح وضع ما وضمان الامتثال ، بما في ذلك العقوبات" . وكان وفدي ينادي بإدراج مادة كهذه منذ عام ١٩٨٩ . غير أننا ندرك أنه لا تزال هناك حاجة إلى مواصلة العمل لبلورة هذه المادة والأحكام المتصلة بها في الأجزاء الأخرى من مشروع الاتفاقية .

ومن المسائل المعلقة الأخرى مسألة تسوية الخلافات وليس هناك حكم في "النص المتداول" في الوقت الراهن يتعلق بهذا الموضوع . غير أنه توجد إشارات معينة وإن كانت مبعثرة بين بعض المواد تحدد طريقة واحدة هي المفاوضات . ما الذي يحدث ، مثلاً ، إذا لم يتم التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات؟ إنه ينبغي إدراج كل تدابير وطرق تسوية الخلافات في النص . وينبغي جمع الأحكام التي تتناول مسألة تسوية الخلافات تحت مادة واحدة ، وينبغي أن يتوقع أن تنشأ بعض الخلافات من تطبيق الاتفاقية أو تنفيذها . لذلك ، يتعين علينا أن نوفر وسائل مناسبة لحل مثل هذه الخلافات . ومما يبعث على الاطمئنان أن اللجنة المخصصة قد شرعت في دراسة هذا الموضوع . ولا شك أن وجود مادة جديدة وشاملة عن هذا الموضوع في "النص المتداول" سوف تكون حافزاً على المزيد من العمل .

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي اتفاق وظيفي . لذلك فإن الجوانب التنظيمية للاتفاقية تكتسب أهمية عظيمة . وسيكون المجلس التنفيذي الجهاز السياسي الرئيسي للمنظمة المقرر إنشاؤها لتنفيذ الاتفاقية . وينبغي أن يحدد تكوين المجلس التنفيذي وآليته التي تصنع القرارات على أساس المتطلبات الوظيفية - أي السرعة في عقد الاجتماعات والقدرة على اتخاذ قرارات مناسبة في توقيتها . وينبغي اتباع نظام تعيين مرن وغير تمييزي وذلك لتأمين حق كل دولة في العمل في المجلس التنفيذي ، دون تحديد أي حقوق خاصة ودون أي تمييز . ووظائف المجلس التنفيذي هي على نفس القدر من الأهمية . إذ يتوقع من المجلس أن يشرف على جميع الأنشطة التي تتعلق بالاتفاقية . وعليه أن ينظر في مسائل عدم الامتثال وأن يحيل نتائجه وتوصياته إلى مجلس الأمن كما سبق أن ذكرت .

والآن أنتقل إلى مسألة التحقق . إن موثوقية نظام التحقق الذي سينشأ بموجب الاتفاقية سوف يكون أحد العوامل الرئيسية التي ستنظم مستقبلها ، ولا بد من وجود نظام تحقق محكم لتمكين الاتفاقية من متابعة أهدافها . وينص مشروع الاتفاقية على عدد من تدابير التحقق . إن ما يعتبر ثورياً في هذه الاتفاقية هو فكرة أنه مطلوب من الدول الأطراف في الاتفاقية أن تقبل مسبقاً حقيقة أن بوسع المنظمة ، من خلال أجهزتها المناسبة ، أن تقوم في أي وقت بتفتيش أي موقع في أقاليم هذه الدول . وهذه الفكرة الجديدة هي تحد سافر لمفهوم السيادة . فلو أدرجت هذه الأحكام في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، كما نأمل ذلك جميعاً ، فإنها ستفتح مرحلة جديدة في العلاقات الدولية تقوم على الشفافية الكاملة في جميع اتفاقات نزع السلاح .

لقد نشطت اللجنة المخصصة في دراسة مسألة التفتيش بالتحدي خلال الأسابيع القليلة الأخيرة . وهناك اقتراحات عديدة بشأن هذه المسألة ، وأحدثها هو الاقتراح الذي قدمته أربع دول وورد في الوثيقة CD/CW/WP.352 . إن غرض أي حكم بشأن التفتيش بالتحدي ينبغي أن يتمثل في توضيح وحل مسائل الامتثال للاتفاقية . ولا بد أن تقتصر طلبات التفتيش على نطاق الاتفاقية ، ألا وهو الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية . وينبغي إخطار المجلس التنفيذي فوراً بأي طلب ، وأن يكون المجلس قادراً على الانعقاد لمتابعة تطور التحقيق بحيث يمكن اتخاذ القرارات المناسبة لتسهيل مهمة المفتشين والسيطرة على الموقف . وبينما ينبغي أن تكون عمليات التفتيش فعالة ومناسبة في توقيتها ، يجب أن تنفذ هذه العمليات بأقل قدر من التقحم . ولا بد أن يكون من حق الدولة الخاضعة للتفتيش بالتحدي أن تحمي أمنها الوطني وأسرارها الصناعية . غير أنه ينبغي من أجل ضمان الامتثال من جانب الدولة الخاضعة للتفتيش ، أن تتضمن الاتفاقية إجراءات واضحة تماماً لتحقيق التوازن بين هذه الحقوق المشروعة للدول ونجاح هذا النظام . ويتعين إرسال التقرير عن عملية التفتيش إلى الأطراف وكذلك إلى المجلس التنفيذي . وينبغي أن يتضمن هذا التقرير بياناً عن النتائج

الفعلية التي توصل إليها المفتشون وكذلك استنتاجاً من شأنه أن يساعد المجلس التنفيذي على البت فيما إذا كان الطرف الخاضع للتفتيش بالتحدي يمتثل للاتفاقية أم أنه ينتهكها . وفضلاً عن ذلك ، ينبغي أن يتمكن المجلس التنفيذي من الانعقاد فوراً لدراسة وسائل وسبل تصحيح الوضع وتأمين الامتثال . وسيتطلب ذلك عرض الموقف على مجلس الأمن . ولا بد كذلك من أن يدرج بالنص حكم يضمن ألا يساء استعمال حق طلب إجراء عمليات تفتيش بالتحدي .

وينبغي أن توفر الاتفاقية مظلة واقية للدول الأطراف ، في شكل مساعدة تقدمها الدول الأطراف الأخرى في الحد من أثر استعمال الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستعمالها . وينبغي أن يغطي هذا النظام نطاقاً كاملاً من التدابير يتراوح بين الوقاية والعلاج . وبالاضافة إلى مسألة التلقائية المطلوبة في تنفيذ هذا الحكم ، يجب أن توفر الاتفاقية بدء آلية تنفذ في إطار زمني محدد . إن كون اللجنة المخصصة قد تمكنت من نقل المادة العاشرة من التذييل الثاني إلى التذييل الأول يمثل تقدماً كبيراً جداً . غير أن هذا النقل لا يعني أنه لا يمكن تحسين المادة العاشرة . ويستهدف العمل الذي يقوم به الفريق العامل "ألف" تحقيق هذا التحسين .

وهناك خطوة رئيسية أخرى تمكنت اللجنة المخصصة من اتخاذها خلال الفترة بين الدورات ، ألا وهي إخراج المادة الحادية عشرة من غياهب النسيان التي قبعت فيها لسنوات طويلة ، ووضعها في مكانها الصحيح في التذييل الأول . إن المادة الحادية عشرة هي حكم رئيسي بالنسبة للانضمام العالمي إلى الاتفاقية . فسوف يتوقف الانضمام إلى الاتفاقية إلى حد كبير على جملة أمور منها طبيعة ونطاق الأحكام التي تنص على التعاون الدولي لتنمية الاستخدامات السلمية للصناعات الكيميائية ؛ ومع ذلك ، يجب ألا تعوق الاتفاقية الأنشطة الكيميائية ذات الأغراض السلمية . وأود أن أؤكد هنا اهتمام جميع الدول بضمان عدم إعاقة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لصناعتها الكيميائية . وينبغي في هذا الصدد وضع برنامج للمساعدة التقنية من أجل مساعدة الأطراف في إنشاء نظام لرصد صناعتها الكيميائية . ولا بد كذلك من المحافظة على استمرار تدفق المواد الكيميائية ، والمعدات والأجهزة ، والبيانات . وينبغي الاهتمام بدراسة هذه المفاهيم بعناية بحيث تعكس بوضوح الحقوق والواجبات في سياق توازن يقوم على مبررات سليمة .

إن اللجنة المخصصة منقسمة بشأن مسألة البيئة . ونحن نرى أن من المهم إدراج أحكام عن البيئة فيما يتصل بتدمير الأسلحة الكيميائية وأي نشاط آخر تحظره الاتفاقية .

وأود الآن أن أتحدث عن مسألة أسلحة التدمير الشامل في الشرق الأوسط . لقد عملت مصر بدأب من أجل حماية هذه المنطقة المثقلة بالتوترات من كارثة لجوء ممكن إلى استخدام أي نوع من أسلحة التدمير الشامل . إن تراكم هذه الأسلحة في الشرق الأوسط يخلق بيئة مزعزعة تهدد السلم والأمن الدوليين .

لقد قدمت مصر سنوياً منذ عام ١٩٧٤ إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . ومنذ عام ١٩٨٠ ، اعتمد ذلك القرار في الجمعية العامة بتوافق الآراء . وفي العام الماضي ، قدم فريق من الخبراء عينه الأمين العام دراسة بهذا الشأن . ومن المناسب أن أشير إلى الاستنتاج الوارد في الفقرة ١١٠ من تلك الدراسة والذي ينص على أن "من شأن إنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي فعلياً أن يحسن الوضع الحالي كثيراً . والمشكلة هي كيف يمكن خلق الظروف التي تصبح فيها هذه الإمكانية شيئاً واقعياً" .

وفي ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، اقترح الرئيس حسني مبارك إنشاء "منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل" في الشرق الأوسط . والعناصر الثلاثة لاقتراح الرئيس مبارك هي: أولاً ، أن تحظر في الشرق الأوسط كافة أسلحة التدمير الشامل بدون استثناء ، النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ؛ ثانياً ، أن تلتزم جميع دول المنطقة بدون استثناء التزاماً متساوياً ومتبادلاً في هذا الصدد ؛ ثالثاً ، أن توضع تدابير وطرق للتحقق الغرض منها التأكد من امتثال جميع دول المنطقة امتثالاً تاماً بكامل نطاق الحظر بدون استثناء .

وتوفر هذه المبادرة الإطار المناسب لارتباط دول المنطقة بعملية من شأنها أن تسهل في نهاية المطاف إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط ، وتضمن انضماماً جماعياً عن طريق تشجيع كل دول المنطقة على الانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية التي تتضمن النظم المتعلقة بمسألة أسلحة التدمير الشامل . وهذه الصكوك القانونية هي معاهدة عدم الانتشار ، واتفاقية الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ واتفاقية الأسلحة الكيميائية التي يجري إعدادها الآن في مؤتمر نزع السلاح . وسوف يزيد دون شك نجاح استخدام تدابير بناء الثقة في الشرق الأوسط عن طريق انضمام جميع الأطراف في المنطقة إلى هذه الصكوك القانونية الهامة الثلاثة .

وينبغي أن تنظر هذه الدول في المقترحات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية المتصلة بالمنطقة في هذا الإطار . وتود مصر أن تؤكد من جديد أنه لا يمكن النظر في تدابير نزع السلاح المتعلقة بمختلف أسلحة التدمير الشامل بصورة منفصلة ، وأنه ينبغي أن تلتزم جميع دول المنطقة بالالتزامات نفسها بدون استثناء .

وعند هذه النقطة يسرني أن أوجه انتباه مؤتمر نزع السلاح إلى الرسالة التي وجهها وزير خارجية مصر إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ بشأن المقترحات التي قدمت مؤخراً بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الشرق الأوسط . وقد استنسخت هذه الرسالة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩١ كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة (A/46/329) ومجلس الأمن (S/22855) . وأطلب تعميم هذه الوثيقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح .

وإني أستأذنكم ، سيادة الرئيس ، في أن أذكر ملاحظة شخصية . إنني تشرفت بالعمل في الوفد المصري إلى لجنة نزع السلاح في أواسط السبعينات ، كما ذكرتم . وقد كنت بعيداً عن جنيف لمدة ١١ سنة . وعندما عدت إليها منذ أربع سنوات ، كان إلقاء نظرة على ملفات مؤتمر نزع السلاح وأعماله كافياً ليكشف أنه لم يتحقق أي تقدم كان طوال عقد كامل من الزمن . ولا شك أن جميع أعضاء المؤتمر يدركون هذه الحقيقة ، وأن هناك جواً من خيبة الأمل العامة . ويهمني أن أذكر ذلك اليوم ، وأنا في طريقي إلى ترك منصبي في جنيف ، حيث أترك وأنا أحمل مشاعر الأمل والتوقعات الكبيرة لعمل مؤتمر نزع السلاح وللجهود التي تبذل لتحقيق نزع السلاح عموماً . فقد حولت عدة تطورات هامة عالمنا المعاصر في السنوات الأخيرة . ويكفي أن نذكر الانفراج العام بين القوى العظمى والمحاولات التي يشار إليها كثيراً لمراجعة ميثاق الأمم المتحدة وبذل محاولة حقيقية لإحياء أحكامه المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين . وفضلاً عن ذلك ، فقد تم عقد عدة اتفاقات هامة في الحقل النووي ، وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية ، فإن هناك اتفاقاً عاماً على أن الضوء يبدو أسطع الآن عند نهاية الدرب . ولا بد لي هنا من أن أعترف بأنني أحسدكم أيها الأعضاء المبجلون في مؤتمر نزع السلاح لأنكم سوف تشهدون قريباً ثمار هذه المفاوضات الطويلة والشاقة . إنني أودعكم سيادة الرئيس ، وأتطلع إلى لقائكم جميعاً في تشرين الأول/اكتوبر القادم ، وإلى التعاون معكم مرة أخرى في مساعينا المشتركة من أجل توفير عالم أفضل للأجيال القادمة .

وأخيراً ، أود أن أعرب عن تقديري الخالص لصديقيّ القديمين السفير ميلجان كوماتينا ، أمين عام مؤتمر نزع السلاح وممثل الأمين العام للأمم المتحدة ، والسفير فيسنت بيراساتيغي ، نائب أمين عام مؤتمر نزع السلاح . فقد كانت مشورتهما وإرشادهما محل تقدير عال دائماً .

(واستطرد بالعربية)

وفي الختام ، أود أن أعرب عن تقديري للمترجمين الشفهيين ، ولا سيما مترجمي المقصورة العربية ، وأن أشكرهم بشكل خاص على جهودهم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى شخصي . وسوف يجري تعميم رسالة وزير خارجية مصر بتاريخ ٢١ تموز/يوليه ١٩٩١ إلى الأمين العام للأمم المتحدة التي أشرتم إليها ، سيادة السفير ، كوثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح وأعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين ، السفير غارسيا موريتان .

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية): أود سيادة الرئيس وأنتم تقتربون من انتهاء مدة رئاستكم أن أعرب عن تقدير وفدي الخاص للطريقة التي أدرتم بها عملنا أثناء هذه المرحلة الغريدة التي يجتازها محفلنا التفاوضي في الوقت الراهن . إن صفاتكم الشخصية المميزة وكفاءتكم قد لقيت احترام وفد بلادي . لقد ودعتم باسم مؤتمر نزع السلاح زميلين مبجلين قدما إسهاماً بارزاً في عمل هذا المؤتمر وفي الجهود متعددة الأطراف التي تبذل في حقل الأمن والتعاون الدولي . وأعتقد أننا جميعاً ، وبخاصة الوفد الأرجنتيني سوف نفتقد بشدة الصفات الشخصية والمهنية للسفيرين المبجلين روبنز ريكوبيرو من البرازيل ، ونبيل العربي من مصر . وقد تركنا منذ بضعة أيام صديق آخر هو السفير المبجل شدها من الهند . ولا شك أن المؤتمر لن يكون كما كان عندما كانوا فيه .

ومع اقتراب انتهاء الدورة الرسمية لعام ١٩٩١ ، أصبحت المفاوضات في لجنة الأسلحة الكيميائية محددة بشكل أفضل في التزامها بالأطر الزمنية والأهداف التي وضعناها ، وبخاصة لأن التغيير في ولاية اللجنة المخصصة قد تم بعد الدفعة الجديدة التي أعطتها مبادرة الرئيس بوش للمفاوضات على أنه ينبغي لنا أن نستكمل في العام القادم عملنا الذي امتد أمده بشكل مفرط . والمواعيد النهائية تقترب ولا بد لنا من أن نتصدى لأصعب المسائل ، التي تعكس في نهاية الأمر اهتمامنا بالصك الذي يحظر الأسلحة الكيميائية إلى الأبد . وقد حلت الآن مشكلة تدمير المخزونات القائمة ، وأدرجت في نص الاتفاقية بشكل مباشر وجلي مسألة فرض حظر على الاستعمال . غير أنه لا تزال هناك بعض المسائل ذات الأهمية الرئيسية بحاجة إلى حل . وسأشير في هذا الصباح إلى بعضها .

اسمحوا لي أن أذكر أن وفد بلادي قد أعرب في بيان سابق عن فكرة أو فكرتين بشأن نظام التحقق في الصناعة الكيميائية بمقتضى المادة السادسة . وقد حاولنا في ذلك الوقت أن نوجه الانتباه إلى ضرورة توجيه جهود المفاوضات نحو التوصل إلى صيغة مبسطة لآلية التحقق التي تقدم في الوقت نفسه ضماناً موثوقاً للامتثال لأحكام الاتفاقية فيما يتصل بالأنشطة غير العسكرية في الحقل الكيميائي . ونحن نرى أن المعالجة التي اتبعت سواء في المجموعة باء أو في المشاورات التي أجرتها فرنسا بوصفها مديقاً للرئاسة قد سارت إلى حد كبير في هذا الاتجاه ، لكننا نعتقد أنه يمكن

بذل المزيد من الجهود لتبسيط نظام التحقق بموجب المادة السادسة ، بحيث يركز على الانتاج الفعلي للمواد الكيميائية وعلى الطاقة الانتاجية ، لا على تدفق المواد أو توازن المواد الكيميائية ، الذي يعتبر ، كما أوضحت الخبرة - التي تضمنت عدداً غير قليل من عمليات التفتيش الاختباري الوطنية - غير دقيق بالقدر الكافي الذي يدعم الاستنتاج بأن الاتفاقية لا تنتهك من خلال نقل المواد الكيميائية .

إن هذه اللمحة الأولية المختصرة تذكركم بما ينبغي في رأي وفدي أن يكون المبدأ الموجه الرئيسي فيما يتعلق بعمليات التفتيش بمقتضى المادة السادسة . وإني أعتقد بشأن هذه المسألة نفسها المتعلقة بالتحقق في الصناعة الكيميائية أن من المهم الاشارة إلى أن الاجتماع الذي عقد مؤخراً والذي تبادل فيه ممثلو الصناعة الكيميائية العالمية وجهات النظر مع أعضاء اللجنة قد أكد الانطباع الذي تقاسمته وفود كثيرة مشتركة في المفاوضات بأنه يجب أن يكون نظام التحقق مفتوحاً وبسيطاً ويجب أن يأخذ في الاعتبار بطريقة خاصة جداً مبدأ وجوب عدم تأثر العمليات العادية للصناعة الكيميائية . ونظراً للاتجاه المتكرر الذي لوحظ في المفاوضات الجارية في اللجنة نحو الإصرار على صياغات معقدة ومكلفة بالفعل ، فإني لن أتردد في أن أكرر اليوم القول بأن هذه المادة تتناول أنشطة لا تحظرها الاتفاقية ، وبمعنى آخر ، أنشطة مشروعة تماماً .

إن الذين ينادون بهذه النظم المعقدة للتحقق يقولون إنه ينبغي عدم إغفال الخطر الذي تشكله مرافق معينة بالنسبة للاتفاقية . والخطر كما يعرف الجميع هو فئة تنتمي إلى عالم الإدراك . وليس هناك ما هو أقل انتظاماً في مجال نزع السلاح من التصورات الأمنية للدول المتفاوضة . ولذلك فإن ما يعتبره البعض ذا أهمية قصوى كبارامتر لتقييم الخطر - ألا وهو الطاقة الانتاجية ، والقدرة متعددة الأغراض لمرفق ما - يمكن أن يتصوره البعض الآخر باعتباره أقل أهمية ، على سبيل المثال من موقع ذلك المرفق . وبمعنى آخر ، وجود مصنع ما في مكان معزول أو توجد به مصادر طاقة تدل على مستوى نشاط عال أو يصعب تبريره في الظروف العادية . ويوجد فوق كل شيء التقييم السياسي للمشتركين ، سواء الطرف الذي يتولى تقييم الخطر والطرف المخالف المحتمل . وأعتقد بإخلاص بأن أي تدريب لتقييم الخطر في هذه المرحلة من مفاوضاتنا يطمح للحصول على الإجماع محكوم عليه بالفشل . لذلك يجب أن يكون أي نظام مناسب للتحقق في إطار المادة السادسة ، بقدر ما يتعلق الأمر بجمهورية الأرجنتين مفتوحاً ، على أن يكون في الوقت نفسه واقعياً ومحدداً ببارامترات يمكن بلوغها وإدارتها سواء من الناحية السياسية أو المالية .

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، كما ذكر ذلك مراراً وتكراراً ، هي اتفاقية أمنية . إن الأمن هو مركزها العصبي المنطقي ، ولا بد أن يتمثل الجوهر الأساسي

لمضمونها في الاحكام الخاصة بتامين إزالة الاسلحة الكيميائية ومنع عدم ظهورها من جديد . لذلك ترى الارجنتين أنه يتعين أن تزود اتفاقية الاسلحة الكيميائية بنظام للتحقق يتسم بالصلابة والتماسك من الناحية الامنية ، وقادر على أن يؤدي دور الردع الفعال الذي يجب أن تؤديه أية آلية للتحقق للإثناء عن أي انتهاك لاحكامها أو ربط مثل هذا الانتهاك بتكلفة سياسية عالية جداً . لذلك فإننا نرى أن نظام التحقق بموجب المادة التاسعة هو أهم عنصر على الإطلاق في إطار نظام التحقق من المعاهدة إذا أريد للاتفاقية أن تصبح اتفاقاً ناجحاً يحظى بانضمام عالمي . من هنا فإني أريد أن أثير فكرة أو فكرتين بشأن المفاوضات حول المادة التاسعة ، وبخاصة عمليات التفتيش بالتحدي . التي نركز عليها في هذه اللحظة . ويعتمد تفكيرنا على النظر على المستوى الوطني في ماهية آثار ونطاق نظام عمليات التفتيش بالتحدي ، بالقياس بأهداف الاتفاقية واهتمامات الامن المشروعة في هذه العملية ، التي توجد لدى الدول الاطراف في المستقبل بدرجات مختلفة .

وفي الوقت نفسه ، نأخذ في الاعتبار في إعلان هذه الافكار الخبرة المكتسبة بفضل المبادرة الإيجابية والمناسبة التي قدمها وفد ألمانيا الذي أتاح لنا فرصة المشاركة في التفتيش الاختباري بالتحدي متعدد الاطراف ، الذي أجري في قاعدة جوية في منطقة فرانكفورت ـ كولوني من ٢٢ إلى ٢٤ أيار/مايو من هذا العام . لقد كانت هذه تجربة إيجابية جداً ونحن نعرب في هذا السياق عن تقديرنا وشكرنا للسلطات الالمانية من خلال السفير فون فاغنر ووفد بلاده ، على الترتيبات الممتازة والاسلوب العالي الكفاءة الذي نفذت به هذه التجربة المشتركة المعقدة .

وفي رأينا أن التفتيش الذي سوف تقدم تفاصيله دون شك بصفة رسمية بواسطة الوفد الذي نظمه ، قد نجح في إظهار أن التفتيش بالتحدي يشكل عملاً تقحمياً بدرجة عالية ، لكن يمكن جعله متوافقاً مع السرية اللازمة التي يتعين أن تحمي مرافق عسكرية معينة أو مرافق أخرى ذات قيمة تجارية أو علمية كبيرة . وينبغي أن يسمح مفهوم الوصول المنظم ، الذي تم تطويره على أساس مخصص ـ أي مراعاة خصائص الموقع الذي يخضع للتفتيش ـ بالوصول المادي لمفتشي المنظمة إلى أي موقع يوجد في أي دولة طرف عندما يقدم طلب له مبررات سليمة لإجراء تفتيش بالتحدي.

وقد أوضح التفتيش الاختباري الذي أجري في فردرمفيلد أن هناك مجالات ـ دور المراقبين ، والعلاقة بين فريق التفتيش والدولة المستقبلة ، وإغلاق (تأمين) الموقع ، وتوفير وسائل اتصال موثوقة لفريق التفتيش ، والحاجة إلى وضع قاموس متفق عليه تماماً بالمصطلحات الهامة في الاتفاقية بجميع لغات الامم المتحدة الرسمية ، وهي كلها مسائل لا يزال الامر يقتضي بذل جهد هائل من أجل تحسينها . غير أن النتيجة مشجعة إذ تشير إلى أنه يمكن التطلع إلى وضع نظام قوي للتفتيش بالتحدي دون الإضرار بأمن الدولة المستقبلة .

لقد تلقت اللجنة المخصصة مؤخراً باهتمام شديد اقتراحاً جديداً عن التفتيش بالتحدي قدمه وفد بلدكم ، سيادة الرئيس ، مع وفود استراليا واليابان والمملكة المتحدة . إنه يضاف إلى المقترحات القائمة وسوف يشكل دون أدنى شك إسهاماً كبيراً في مداولاتنا . وإننا نعتقد أن عدداً من العناصر التي حددناها عند الاشارة إلى التفتيش الذي أجري في ألمانيا في شهر أيار/مايو قد أخذت في الاعتبار من قبل مقدمي هذه المبادرة ، ونحن نرحب بهذه الحقيقة باعتبارها عنصراً مشجعاً ونعتقد في الوقت نفسه أن من المفيد الاشارة إلى بعض النقاط الاساسية التي ينبغي أن تتضمنها الصيغة النهائية للمخطط النهائي للتحقق بموجب الاتفاقية .

فأولاً ، ينبغي أن يضمن أي نظام يتفق عليه للتفتيش بالتحدي الوصول السريع إن لم يكن الفوري لفريق التفتيش إلى الموقع المتفق عليه . وإذا لم يحدث ذلك ، فإن معناه هو أن يتحول التحدي إلى تحذير بمهلة لا نظن أنه في مصلحة أحد ، ناهيك عن أن أي إبطاء ، سواء كان ذلك في لحظة الابتداء أو بعد ذلك ، سيكون في رأينا منافياً لمبدأ التفتيش بالتحدي نفسه ولتعريفه . ثانياً ، ينبغي أن يفهم وصول المفتشين على أنه وصول مادي أولاً ، مع القيود المناسبة الناشئة من مفهوم الوصول المنظم ، الذي يجري على أساس مخصص في ضوء الأهمية المختلفة بالضرورة للموقع المطلوب تفتيشه من وجهة نظر العوامل العملية (الجغرافية ، سبل الوصول ، وما إلى ذلك) وأهميته من وجهة نظر مختلف جوانب السرية ، سواء العلمية ، أو التجارية ، أو العسكرية . وينبغي وضع تفاصيل استخدام الأشكال البديلة و/أو المفاهيم البديلة للوصول وذلك لتجنب أي أثر ضار بالانتاج . ونأمل أن تؤدي المفاوضات الجارية إلى تحقيق تقدم في هذه النقطة .

ودون محاولة المقارنة مع الأنشطة التي تقوم بها لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية برصد الامتثال بقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ بأكثر مما يمليه الحذر في هذه الحالات ، نعتقد أن هناك دروساً هامة يجب تعلمها من هذه الممارسة المستمرة ، وبخاصة فيما يتعلق بالوصول المادي للمفتشين وتأمين المواقع الخاضعة للتفتيش . ونرى أنه إذا أخذت كل هذه الاعتبارات في الحسبان ، فإنها سوف تساعد على التوصل إلى اتفاق بشأن نظام للتفتيش بالتحدي جدير بهذا الاسم .

وكلما تقدم سير مفاوضاتنا في مختلف المحافل ، فإن من الشائع والمفيد أن نلاحظ أنه عندما نبتعد دون اقتضاء عن المسار الرئيسي للمفاوضات ، ربما بسبب التعب أو الافراط في التشديد على التفاصيل ، مما يسير جنباً إلى جنب مع أي عملية مفاوضات مكثفة مثل مفاوضاتنا ، نجد وفداً ما يذكّرنا باتجاه عملنا والهدف منه . وبالتالي ، يتعين أن نتذكر أننا نتفاوض حالياً على اتفاق أمني ، اتفاق له أهداف واضحة ودقيقة ، لا يحاول فرض قيود على الصناعة ، اتفاق يسعى في الحقيقة إلى تقديم

ضمانات كافية بحيث تحقق الدول بالتوقيع عليه درجة أكبر من الأمن . ويود وفد بلدي في هذا الصباح ، دون أن يحاول تصحيح مسار أي أحد ، مجرد تنبيه المؤتمر إلى طبيعة مفاوضاتنا . وأنا متأكد أننا لن ننس هذه اللمحة الأساسية في الشهور القادمة ، التي سوف تكون دون شك الشهور الأخيرة .

وختاماً لكلمتي ، اسمحوا لي أن أذكر بوصفي ممثلاً لدولة وقعت بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بدون أي تحفظات ، أننا نعتقد أن الوقت قد حان - ولا يمكن تأخير الوقت أكثر من ذلك - لكي يسحب الذين صدقوا على ذلك البروتوكول مع تحفظات ، تحفظاتهم لكي تبدأ دورة ١٩٩٢ ، التي سوف تعقد فيها الاتفاقية ، بروح جديدة والتزام جديد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الأرجنتين على بيانه ، وعلى كلماته الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا ، السفير نياغو .

السيد نياغو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية): منذ أسبوعين ، في البيان الذي تشرفت بإلقائه في هذا المحفل الهام ، أعرب الوفد الروماني عن سروره لقرب توقيع معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية . والآن يود وفدي أن يشارك جميع الوفود الأخرى في الثناء على عقد هذه الوثيقة من قبل رئيسي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، جورج بوش وميخائيل غورباتشوف . وأود للتاريخ أيضاً أن أذكر أن رومانيا تعتبر ذلك واحداً من أعظم الانجازات التي تحققت على طريق نزع السلاح .

إن توقيع معاهدة "ستارت" تضع نهاية لفترة من المساعي المشتركة والتنازلات المتبادلة ، وهي الوسيلة الوحيدة لحل المشكلات الصعبة التي تتسم بهذه الأبعاد والأهمية ، التي عالجتها هذه المعاهدة . إن المعاهدة السوفياتية الأمريكية الجديدة يمكن من حيث مضمونها وهدفها النهائي اعتبارها صكاً دولياً ذا أهمية تاريخية حقاً . إنها تعبر عن الوضع الراهن للعلاقات بين القوتين النوويتين الأعظم والعلاقات الدولية عموماً ، نتيجة للتغيرات العميقة التي وقعت في أوروبا وفي جميع أنحاء العالم .

وتكمن الأهمية الخاصة لمعاهدة "ستارت" أولاً وقبل كل شيء في حقيقة أنه للمرة الأولى تم التوصل إلى اتفاق على التخفيض الفعال للأسلحة النووية الاستراتيجية الأمريكية والسوفياتية ، وهو تخفيض في عدد كل من الرؤوس النووية ووسائل إيصالها الاستراتيجية إلى مستوى أقل بدرجة كبيرة يبلغ ٣٠ - ٥٠ في المائة .

على أن أهمية هذا الاتفاق لا تقف عند حد التخفيضات الكبيرة في القدرات النووية للقوتين النوويتين الرئيسيتين ، ولكنها تعزى أيضاً إلى زيادة الاستقرار الذي ينتج عنه . وفي الوقت نفسه ، يمكن اعتبار الحلول التي اتفق عليها بشأن عدد من المسائل المتفاوض عليها نقطة انطلاق لاتفاقات جديدة سوف تكون ذات أهمية خاصة ، إذا أخذنا في الاعتبار الأعداد الكبيرة من الأسلحة التي لا تزال موجودة في الترسانات النووية .

ورومانيا ترحب بعزم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي على الاستمرار في هذه العملية التي بدأت للتو من أجل إجراء مفاوضات جديدة في اتجاه استمرار تعزيز الاستقرار الاستراتيجي ، بما في ذلك ، في الفضاء الخارجي . وهي تأمل أن تؤدي هذه الجهود إلى عقد اتفاقات موضوعية جديدة تدعم التغيرات الهيكلية والتطورات الايجابية التي يشهدها عصرنا . وسوف يساعد ذلك بالطبع كثيراً مفاوضاتنا في المؤتمر .

السيد الرئيس ، إن هذا هو الاجتماع الأخير في مدة رئاستكم . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعبر عن تقديري للطريقة التي أدرتم بها مداولاتنا . وقد كانت مهارتكم وكفاءتكم ذات أهمية كبيرة بالنسبة لي باعتباري عضواً جديداً في هذه الهيئة التفاوضية الهامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل رومانيا على بيانه ، وعلى ثنائه على معاهدة "ستارت" والكلمات الطيبة التي وجهها إلى شخصي . وأعطي الكلمة الآن لممثل المغرب ، السفير بن هيما .

السيد بن هيما (المغرب) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس ، إن مدة رئاستكم لمؤتمر نزع السلاح تقترب من نهايتها ، وهي رئاسة اضطلعتم بها بمهارة الدبلوماسي المحنك وحكمة شخص يتسم بصفات إنسانية بارزة . إنني أهنئكم نيابة عن وفد بلادي .

لقد ترك المؤتمر مؤخراً السفير شدها . ومنذ لحظات جاء دور السفير العربي الذي جاء تعيينه رئيساً للبعثة المصرية في نيويورك تتويجاً لعمله النشيط في جنيف . وخلال أيام قليلة سيتركنا إلى واشنطن السفير ريكوبيرو الذي نقدر فيه العلم الغزير وحدة الذهن . وإني أعرب لزميلتنا الثلاثة المبجلين عن أطيب تمنياتنا بالسعادة والنجاح في مهامهم الجديدة ، ونرحب بقدوم السفير بروتو ديننفرات إلى جنيف .

لقد أصبح نزع السلاح شاغلاً عالمياً منذ أصبح المجتمع الدولي مدركاً له بشكل حاد . من هنا يصبح أي إجراء ، بصرف النظر عن نطاقه أمراً هاماً لأنه يشكل جزءاً من عملية نزع السلاح العام والكامل . وفي هذا السياق ، لا جدال في أن بدء عملية نزع السلاح النووي يشكل معلماً هاماً من أجل توفير مناخ الثقة بين الدول وعاملاً حاسماً في تعزيز السلم والأمن في العالم . ويكفي أن نذكر المخاوف التي نشأت بسبب سباق التسلح في الماضي القريب جداً والآثار المدمرة لقيام حرب نووية لكي ندرك الأهمية التاريخية لمعاهدة "ستارت" التي وقعت في ٣١ تموز/يوليه في موسكو ، وهو حدث نرحب به . إن المعاهدة التي تمثل تتويجاً لعشر سنوات من المفاوضات الشاقة والصعبة في أحيان كثيرة ، تنص على خفض قدره ٣٠ بالمائة في الترسانات النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ، وتفتح الباب لعملية دينامية ينبغي أن تشمل ، في المستقبل القريب كما نأمل ، آلاف الرؤوس النووية والقذائف التسيارية التي لا يشملها اتفاق موسكو . إن هذا الاتفاق هو نقطة الانطلاق بلا شك لمفاوضات ثنائية أيسر ، هدفها النهائي هو التفكيك التدريجي والهام لجميع الترسانات النووية . ونأمل أن تجد جميع القوى النووية في هذه العملية الدينامية الأسس الكافية لضمان أمنها الخاص ، مما ييسر بالتالي اشتراكها في عملية أوسع لتخفيض قدراتها النووية .

ويظل سباق التسلح في الفضاء الخارجي مصدراً هاماً للقلق بالنسبة للمجتمع الدولي . إن من شأن الاتجاه المتزايد نحو عسكرة الفضاء الخارجي أن يشكل تهديداً خطيراً للانفراج الدولي الذي يجري تعزيزه الآن ، وأن يهدم التقدم الذي تحقق في مجالات أخرى . لذلك يجب بذل كل ما هو مستطاع لصون هذا التراث المشترك للبشرية جمعاء وتكريس كل طاقات البشرية لتأمين فرص الوصول إلى الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي . ولتحقيق هذا الأمل وبلوغ الهدف الذي يتصل بجميع المسائل المتعلقة بنزع السلاح النووي ، يتحتم على المؤتمر أن يذهب إلى ما هو أبعد من مرحلة المداولات والمناقشات العامة وأن يشرع في العمل الموضوعي بشأن جميع القضايا دون مزيد من الابطاء . إن مطلب إجراء مفاوضات حول هذه المسائل الأساسية يتكرر في كل دورة . إن المؤتمر بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد متعدد الأطراف يحمل مسؤولية لا سبيل له إلى التهرب منها أو إخفائها . وله ولاية يتعين عليه الوفاء بها .

إن إحدى القضايا الحيوية على جدول الأعمال تتمثل في فرض حظر شامل على التجارب النووية . وقد حثت الجمعية العامة للأمم المتحدة على عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب ، لأنها ستؤدي بالضرورة إلى منع الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية . وقد رحب وفدي انطلاقاً من هذه القناعة بإعادة إنشاء اللجنة المخصصة في العام الماضي ، وإن كانت ولايتها لا تزال محدودة جداً . وانطلاقاً من الاقتناع بأن الحظر الشامل للتجارب النووية يمثل خطوة لا بد منها على طريق نزع السلاح النووي ، يرحب وفدي باهتمام بمشروع المعاهدة الجديد الذي قدمته السويد . ونحن مقتنعون

بأن هذا المشروع سوف يثري مداولاتنا بشأن هذه القضية ، وبخاصة من خلال الأحكام التي تضمنها بشأن إجراءات التحقق وفيما يتعلق بالتنظيم . وواضح أن التفاوض على مشروع المعاهدة المذكور لا يمكن أن يجري داخل المؤتمر إلا إذا كانت ولاية اللجنة المخصصة تسمح لها بالاشتراك في هذا العمل . ويمكن إظهار تصميمنا على النظر في هذا المشروع بصورة مشتركة عن طريق منح اللجنة ولاية لمناقشته بطريقة مفيدة وبناءة .

ويشارك وفد المملكة المغربية أعضاء المؤتمر الآخرين في رغبتهم في استكمال اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في الإطار الزمني المقرر . إن عقد هذه الاتفاقية هو في رأينا إجراء بالغ الأهمية من إجراءات نزع السلاح . وها هو التقدم الكبير الذي أحرز يمثل ضماناً لأملنا في أن يتم استكمال صك مقبول للجميع في وقت قريب . غير أننا لا نغفل الصعوبات الخطيرة التي لا تزال قائمة .

لقد كان هناك إعراب عن أسف جماعي في المؤتمر إزاء الوقت الطويل الذي خصص للمسائل الاجرائية والتنظيمية . من هنا يلزم لمحفلنا أن يوطد العزم على الالتزام بتحديد وسائل وسبل تحسين أداء المؤتمر وتزويده بالشروط اللازمة لتحسين فاعليته . وقد قدمت مقترحات عديدة لتحقيق هذه الغاية . ويأمل وفدي أنه سوف تبرز بعد دراسة هذه المقترحات حلول مرضية بفضل قوة الدفع التي يوفرها السفير كمال .

إن مؤتمر نزع السلاح يتابع مهمته في وقت تشكل فيه التغيرات الحالية بعيدة المدى عالم الغد وترسم الاتجاهات الرئيسية لمصير البشر . إن الاتجاه الذي يلقى الترحيب الذي نشأ في العلاقات الدولية في أعقاب نهاية الحرب الباردة يوفر فرصاً أكبر لمؤتمر نزع السلاح ، الذي ينبغي له ألا يدخر وسعاً في بلوغ الأهداف التي حددها . وعلى الرغم من اختلافنا في تصور بعض جوانب عملنا ، ينبغي لنا أن نظهر رغبتنا في التغلب على الصعوبات الحالية من أجل بناء مستقبل يسوده السلم والأمن للأجيال القادمة .

واسمحوا لي في الختام أن أشير إلى فكرة ذكرها مؤخراً صاحب الجلالة ملك المغرب في بيان له عن مشكلة الشرق الأوسط: "إذا كان نزع السلاح هو نتيجة منطقية للسلم ، فإنه بالمثل شرط أساسي لا بد منه لقيام علاقات سلمية دائمة فيما بين الشعوب والدول" . وهكذا ، سيدي الرئيس ، فإننا لا زلنا نعتقد أن سعينا لتحقيق نزع السلاح هو مسألة ضرورة لا مجرد فضيلة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل المغرب على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى شخصي . وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم . فهل لي أن أسأل عما إذا كان هناك ممثلون آخرون يرغبون في الكلام؟ لا أرى أحداً يريد أن يأخذ الكلمة . ولذلك سوف ننتقل إلى موضوع آخر .

تذكرون أننا اتفقنا في برنامج العمل لهذه الدورة السنوية على عقد جلستين عامتين كل أسبوع خلال الفترة ١٢ - ٢٣ آب/أغسطس . وبعد التشاور مع المنسقين ، تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إلغاء الجلستين العامتين اللتين كانتا مقررتين ليوم الثلاثاء ١٣ والثلاثاء ٢٠ آب/أغسطس . وقد تم التوصل إلى ذلك الاتفاق نظراً لعدم تسجيل متحدثين لهذين الاجتماعين ، وبدا من المستصوب توجيه الموارد المخصصة لهذين الاجتماعين إلى أغراض أخرى . ومن المفهوم ، كما جرت العادة حتى الآن ، أنه ستعقد جلسة أسبوعية واحدة في هذين الأسبوعين ، أي يومي الخميس ١٥ و٢٢ آب/أغسطس . وأقترح الآن أن نعتمد رسمياً قرار إلغاء جلستي الثلاثاء المذكورتين .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): والآن ، لقد عممت الأمانة اليوم الجدول الزمني للجلسات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية في الأسبوع القادم . وكما جرت العادة ، فإن الجدول الزمني هو جدول إرشادي وعرضة للتغيير إذا اقتضى الأمر . وبهذا المفهوم أقترح اعتماد الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): فيما يتعلق بالجدول الزمني للأسبوع الحالي ، طلب مني رئيس اللجنة المخصصة المعنية بوضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها أن أعلن أن اللجنة المخصصة سوف تعقد جلسة أخرى غداً الجمعة في الساعة ١٥/٠٠ في قاعة الاجتماعات هذه .

ولا توجد لدي مواضيع أخرى لليوم ، وسوف أنتقل الآن إلى بياني الختامي في نهاية فترة رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية للمؤتمر .

لقد أبلغت في بداية فترة رئاستي كم كنت محظوظاً لأن معظم العمل الصعب لوضع الأمور وجعلها تسير تم بواسطة أسلافي الأكفاء ، وسوف يقع على خليفتي أن ينهي عمل مؤتمر نزع السلاح لهذا العام . ولقد كان ذلك هو الحال ؛ لقد تحققت بعض الانجازات الاجرائية في الأسابيع الأربعة الماضية . ولحسن الحظ أن النتيجة كانت هي أننا تقدمنا إلى الأمام في بعض المجالات الموضوعية الهامة في محادثات الأسلحة الكيميائية ، مما قربنا من هدف عقد اتفاقية في العام القادم .

كما أنني ألاحظ التقدم الذي تحقق في الاجتماع الثاني هذا العام لمجموعة الخبراء العلميين واستكمال الاختبار التقني الثاني لفريق الخبراء العلميين ؛ وقبول مالطة باعتبارها المشارك السابع والثلاثين غير العضو في مؤتمر نزع السلاح هذا

العام ؛ وكذلك العمل الذي أنجز في مشاورات السفير كمال مفتوحة العضوية بشأن تحسين وفاعلية الأداء . ويحدوني الأمل بالاضافة إلى ذلك أن تشجع مناقشاتنا حول كتابة التقرير المسؤولين على تقليل الوقت المخصص لذلك لتمكيننا من إنفاق وقت أكبر في العمل في بحث المسائل الموضوعية المتعلقة بالأسلحة الكيميائية . وأرحب في هذا الصدد بالقرار الذي تأكد اليوم بشأن تقليل الجلسات العامة التي كانت مقررة للأسبوعين القادمين إلى جلسة واحدة في الأسبوع .

وكما ذكرت في بداية فترة رئاستي ، فإني طلبت من السفير كمال ليساعدني في المشاورات الخاصة غير الرسمية فيما يتعلق بإمكانيات توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح . وتعلمون جميعكم أنه قام بهذه المهمة بحماس ولباقة . غير أننا بعد مشاورات موسعة ، قارنّا النتائج وخلصنا إلى أن الاتفاق على خطة توسيع مقبولة للجميع لا يزال محيراً . وفضلاً عن ذلك ، وجدنا أن عدداً متزايداً من الوفود ترى أنه قد يكون من الأفضل ترك مسألة توسيع العضوية لمرحلة لاحقة لأنها تخشى تسييس مسألة توسيع مؤتمر نزع السلاح في الوقت الذي نبذل جهداً كبيراً في التوصل إلى اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية .

إن توقيع معاهدة "ستارت" في موسكو في الأسبوع الماضي هو حدث رئيسي لتحديد الأسلحة يسهم بدرجة كبيرة في الاستقرار الاستراتيجي والأمن في العالم . وآمل أن نتمكن من أن نستخلص من هذا الانجاز العظيم الالهام لتقوية جهودنا الخاصة في مؤتمر نزع السلاح لاستكمال اتفاقية الأسلحة الكيميائية في العام المقبل ، وهو هدف وضعناه لأنفسنا في الولاية المنقحة التي اعتمدناها مؤخراً للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية .

ولا تزال هناك قضايا كثيرة ، بيد أنه لا يمكننا أن نتراخى في جهودنا من أجل حلها إذا أردنا أن نتوصل إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في الوقت الذي يتبقى لنا . وعلينا على وجه التحديد أن نستفيد إلى أقصى حد من الوقت المتاح بين الدورات الذي يقع بين اجتماعات مؤتمر نزع السلاح الرسمية ، كما يسعى إلى ذلك رئيس لجنتنا المخصصة للأسلحة الكيميائية السفير بتسانوف . إن حكوماتنا وشعوبنا تتوقع أن نحقق نتائج في الإطار الزمني الذي أعلناه . ويمكن أن تكون موثوقية بل ومستقبل مؤتمرنا موضع رهان . لذلك فإني أحث على أن نستثمر الزخم الذي خلقناه مؤخراً لأنفسنا ، والذي تعززه اللحظة التاريخية التي خلقها توقيع معاهدة ستارت ، لكي نستكمل المفاوضات حول أهم معاهدة وحيدة متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة خلال سنوات عديدة . لقد حان وقتها .

ها أنا الآن أحيل مسؤولياتي إلى السفير أرتيغا ، وله مني أطيب التمنيات ودعمي الكامل لمواصلة الزخم الأمامي لعملنا . إنه يضيف مهارة كبيرة وخبرة إلى المهمة ، ونحن جميعاً نتمنى له كل خير في اضطلاعه برئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال الشهور الخمسة القادمة ، لا أربعة أسابيع ولكن خمسة شهور .

وأعرب عن تقديري الكامل للسفيرين كوماتينا وبيراساتيغي وأمانتهما الماهرة فبدون جهودهم المتقنة ، لأصبحت الأعمال المرتبطة بالرئاسة معبة . وأود أيضاً أن أشكر مجموعة المنسقين الذين كانوا يشكلون مكتب رئيس مؤتمر نزع السلاح .

بهذا أختم بياني الختامي . وليست هناك مواضيع أخرى لهذه الجلسة العامة والآن أنتقل إلى رفعها . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ١٥ آب/أغسطس ، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥ صباحاً